أوراق أردنية في مواجهة التهديدات القادمة من غرب النهر

تقدير موقف

سبتمبر 2025

إشراف مدير المركز:

أ.د حسن محمد المومني

إعداد:

بلال نايف العضايلة

مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

أوراق أردنية في مواجهة التهديدات القادمة من غرب النهر

تعد علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية علاقة استثنائية لاعتبارات كثيرة غنية عن التعريف، ويكفي القول أن هذه القضية ذات تماس مباشر بالأمن الوطني إلى حد أنه يصح تقييمها على أنها قضية محلية وليس خارجية فقط، فهي تتداخل مع البيئة المحلية على مختلف الصعد.

وما إن اندلعت حرب الإبادة ضد قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر2023 حتى أعلنت الدولة الأردنية استنفارها لمواجهة النوايا الكامنة الإسرائيلية بتصفية القضية الفلسطينية وتنفيذ خطة "الحسم" التي كشف عنها حزب الصهيونية الدينية عام 2017 وسعى إلى الترويج العملي والنظري لها في أركان صناعة القرار الإسرائيلية، وتهدف الخطة إلى القضاء الفعلي الواقعي على أي فرصة لإقامة أي كيان فلسطيني وتحويل القضية الفلسطينية إلى قضية إدارة مجاميع سكانية فاقدة لأي حق سياسي، أو تحويل هذا العبء إلى دول أخرى من بينها الأردن.

ورغم أن "جبهة" الضفة الغربية حافظت على هدوئها الأمني نسبياً بعد السابع من أكتوبر، إلا أن صدمة "طوفان الأقصى" أوقدت بارانويا في الوعي الإسرائيلي الجمعي تجاه كل ما هو غير يهودي، وسعت النخبة السياسية لتوظيف ما جرى في السابع من أكتوبر كحجة لتنفيذ مخططاتها القصوى المتمثلة بالضم والتهجير في الضفة، والتهويد في المسجد الأقصى، وبذلك تكون الجغرافيا الفلسطينية كلها جبهات اشتباك إسرائيلية باختلاف أسلوب الاشتباك.

وتدرك عمّان أن "يهودا والسامرا - التسمية اليهودية للضفة الغربية" و "جبل الهيكل - التسمية اليهودية لجبل المقدس" هما حجرا الرحا في يهودية الجغرافيا الإسرائيلية ضمن المنظور التلمودي، أما قطاع غزة فهو في الوجدان الصهيوني مجرد "صندوق باندورا" تنطلق منه الشرور بين الفينة والأخرى ولا يحمل قيمة مركزية مثل الضفة والقدس.

من هذا المنطلق، فإن أي إنهاء للوضع في غزة لا يعني شيء في الاعتبارات اليمينية ما لم يتم تتويجه بشرعنة حقائق جديدة في الضفة والقدس، وهو ما يعني تهديداً مباشراً للأمن الوطني الأردني تستبق الدولة الأردنية تطويقه قبل وقوعه، متسلحةً بعدة أوراق تبتدئ بقوة الجبهة الداخلية ولا تنتهي بالردع الأمني والعسكري.

يستعرض تقدير الموقف التالي هذه الأوراق، ويقيم السياق العام لكل من مخططي الضم والتهجير وما يحمله كل منهما من تداعيات على حالة الاستقرار في الأردن، وهما وإن تشابها - أي الضم والتهجير- في السياق العام إلا أنهما يتباينان في آلية التنفيذ والمآلات المترتبة على هذا التنفيذ، كما تقارن الورقة بين السياق العام الذي تعامل به الأردن مع "صفقة القرن" والسياق الحالي الذي أعاد به الاحتلال الإسرائيلي الضم والتهجير إلى قائمة أولوياته الملحّة.

ضبط السياق العام والمصطلحات: "رعايا الأردن في الضفة" وقرار فك الارتباط

سعت الحركة الصهيونية منذ توجيه اهتمامها نحو الأراضي الفلسطينية إلى الانفراد بأكبر مساحة جغرافية ممكنة والتخلص من أكبر كتلة ديمغرافية مقيمة، إذ رافق عنصري "الجغرافيا والديمغرافيا" كافة المراحل التي تغير فيها الفكر المسيطر على الحركة الصهيونية، إلى حد أنه يمكن اعتبار هذين العنصرين قاسم مشترك بين كافة المراحل التاريخية والتيارات السياسية التي تعاقبت منذ المؤتمر الصهيوني الأول ذي النزعة اليسارية الاشتراكية في بازل/ زيورخ في سويسرا عام 1897 حتى الائتلاف الحكومي الحالي المعبر عن تلاقي اليمينين القومي والديني.

فالمنظّر في الحركة الصهيونية جابوتنسكي (ولد عام 1880 وأسس حزب الصهيونية التصحيحية واشتبك سياسياً مع سلطات الانتداب البريطاني لمطالبته إنشاء دولة يهودية تشمل الضفة الشرقية وصحراء سوريا) مؤلف الجدار الحديد وصاحب مقولة "هناك ضفتان للاردن، هذه لنا وتلك ايضا لنا"[1] لا يختلف عن سموتريتش زعيم حزب الصهيونية الدينية الذي رعا إطلاق حزبه خطة الحسم في 2017[2] الهادفة كما جاء سابقاً إلى القضاء على أي امكانية لإقامة كينونة سياسية فلسطينية، وإلى تفريغ الجغرافيا من الديموغرافيا الفلسطينية.

ومنذ انضمام سموتريتش وزعيم حزب القوة اليهودية ايتمار بن غفير إلى الائتلاف الحكومي الحاكم بقيادة نتنياهو في ديسمبر 2022، تم مأسسة نوايا "الحسم" عبر منح سموتريتش وزارة المالية ومنصب داخل وزارة الدفاع يتيح له السيطرة على القرارات الحكومية في المستوطنات وفي الضفة الغربية[3]، إذ يتبع له منصب "منسق الأنشطة الحكومية في الضفة الغربية" ما يجعله حاكم عسكري للضفة، وبالمثل مُنح بن غفير صلاحيات استثنائية لمنصب وزير الأمن القومي أتاحت له السيطرة على الشرطة وإدارة السجون[4].

بهذا الاتجاه أطبق اليمين الديني على الوزارات المنفّذة للسياسات الإسرائيلية تجاه "يهودا والسامرا!" وجاء تاريخ السابع من أكتوبر 2023 ليرسم محطة جديدة على خارطة التضييق البنيوي الذي ضاق به أهل الضفة على كافة الصعد، وسط تحذيرات من أن ما يجري ما هو إلا خلق الظروف القاهرة للتهجير الناعم البطيء أو حتى الجماعي القسري.

وهذا الأخير لم يعد مقتصرا على التسريبات الإسرائيلية وكتّاب المقالات، بل أصبح يتردد تصريحاً لا تلميحاً عند كبار الوزراء، دون أدنى مراعاة للاعتبارات القانونية والدولية، إذ تسربت إلى وسائل الإعلام وثائق وتقارير حول خطة سموتريتش بصفته الحاكم المدني للإدارة في الضفة الغربية للتعامل مع "رعايا الأردن" في حال ضم أراض من الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية، ويُقصد برعايا الأردن حملة البطاقة الصفراء ممن يحملون رقم وطني أردني بموجب ترتيبات خاصة تم تضمينها في تفاهمات تلت اتفاقات أوسلو 1993 ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية1994. وتوسعت وثائق سموتريتش في تحديد "رعايا الأردن" لتشمل من يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة وحملة البطاقات الخضراء التي تصرف للعبور المؤقت.

سرعان ما أثارت تسريبات سموتريتش حول "رعايا الأردن" حالة من الجدل في الأوساط الأردنية، وبطبيعة الحال مثل هكذا موضوع يثير عادةً تبايناً واستقطاباً لاعتبارات عدة منها عدم توافر معلومة مرجعية بخصوص كثير من المعطيات، فعدد حملة البطاقات الصفراء غير محدد، بين من يعتبره 700 ألف رقم وطني ومن يعتبره فقط 200 ألف، إذ أن كثير من حملة البطاقات الصفراء لا يقيمون في الأردن أو الضفة الغربية بل هاجروا واستقروا في الخارج. ويدخل في فوضى الأرقام أيضاً حملة البطاقات الخضراء وجوازات السفر المؤقتة.

وبنزعة لا تخلو من اليمينية الحميدة - أي اليمينية التي دوافعها الحرص على استقلال الأردن ودعم صمود الفلسطينيين في أرضهم دون المجاهرة بأي خطاب فيه مسّ بالوحدة الوطنية - أعادت نخب أردنية قرار فك الارتباط إلى الواجهة مطالبين بقوننة قرار فك الارتباط الصادر في يوليو 1988 وتطبيق مضامينه، والعمل على إصدار قانون واضح البنود شامل الإجراءات يعرّف من هو الأردني ودون أن يتعارض مع قرار فك الارتباط الذي صدر تلبية لطموحات جهات فلسطينية في إقامة دولة فلسطينية.

وقد تنبّه الحسين طيب الله ثراه مبكّراً إلى ما قد يحدثه قرار فك الارتباط من لغط، وحرص على طمأنة أي مخاوف عندما قال في الخطاب الذي بلغت مدته ساعتين وألقاه لإعلان القرار "على أنه ينبغي أن يفهم، بكل وضوح، وبدون أي لبس أو إبهام، أن إجراءاتنا المتعلقة بالضفة الغربية إنما تتصل فقط بالأرض الفلسطينية المحتلة وأهلها، وليس بالمواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني في المملكة الأردنية الهاشمية بطبيعة الحال".[5] ولم يدع هذا القول أي فرصة لأي تأويل.

لكن ما غفل عنه القرار هو السيناريو الحالي المتمثل بوجود مواطنين أردنيين في الضفة دون وجود أفق لإقامة دولة فلسطينية وسط سيطرة تيار متطرف فاشي على مقاليد المجتمع والسلطة في إسرائيل يتبنى إفراغ الضفة من ثقلها الفلسطيني، مما يضع القرار الأردني بين مطرقة سحب الجنسيات في هذا التوقيت الحرج وسندان توفير مخرج قانوني لليمين المتطرف لتهجير "رعايا الأردن" من الضفة، ذلك أن الحجة القانونية التي يتذرع بها سموتريتش هي تهجير من يحملون جنسيات أخرى، بما فيها الأردنية.

وهذا الوضع المعقد بحاجة إلى ضبط دقيق وموازنة، ففي الوقت الذي تلتزم فيه الدولة الأردنية أخلاقياً ومجتمعياً وانسانياً بحقوق مواطنيها الأصيلة وبأن الجنسية حتى وإن كانت مكتسبة فإنه لا يجوز المساس فيها، فإن الواقعية الأمنية قد تدفع الدولة الأردنية إلى تبني خيارات صعبة تجاه حملة البطاقات الصفراء والخضراء، وليس بالضرورة أن تكون هذه الخيارات دائمة إذ يمكن التراجع عنها، فتجميد الأرقام الوطنية مؤقتاً قد يكون ضرورة لنزع حجج تهجير "رعايا الأردن".

تحوّطاً من سيناريوهات محرجة اجتماعياً وكارثية سياسياً وأمنياً، تناور الدبلوماسية الأردنية لإحباط التهجير وما يتّصل به من فرض السيادة الإسرائيلية على أراض في الضفة الغربية، أي ضم إسرائيل أراضٍ خاضعة لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية والذي يأتي حكماً قبل الترانسفير القسري وتوطئة له، فكلا المخططين "الضم والتهجير" يتكاملان ضمن رؤية متطرفة لاستئصال ما تبقى من آمال إقامة الدولة الفلسطينية.

ومن أجل بناء صورة عميقة لتحديد طبيعة التهديدات القادمة من غرب النهر على الأمن الوطني لا بد من تقييم خطر كل مخطط، وهي مهمة ذهنية ليست باليسيرة، وتحتاج ورش عمل مكثفة تصنع قائمة متدرجة بهذه المخاطر التي لا تقتصر على الضم والتهجير. ولو اعتبرنا الضم هو فرض الاحتلال قوانينه العامة على معظم أراضي الضفة الغربية، والتهجير هو الطرد الجماعي القسري نحو الحدود الأردنية، فإن الضم يمكن تقييمه على انه خطر استراتيجي، أما التهجير فهو خطر وجودي لن تكون بعده الديمغرافيا في الأردن كما هي قبله. والتقييم نفسه ينطبق على القضية الفلسطينية، فالضم خطر استراتيجي أما التهجير فهو إنهاء فعلي للقضية الفلسطينية.

إلا أن المقاربة الأردنية تعتبر أن مواجهة الضم أولوية تسبق التهجير، ذلك أن الضم ما هو إلا توطئة لتهجير قسري، وهذه المقاربة نجحت الدبلوماسية الأردنية في تثبيتها كأساس عربي ودولي وتأتي امتداداً للاءات الملكية الثلاث "كلا للتوطين، كلا للوطن البديل، والقدس خط أحمر" التي أطلقها الملك عبدالله الثاني في مارس 2019 في أوج "صفقة القرن".

كو ابح أردنية في وجه الضم: مواجهة "صفقة القرن" على سبيل القياس

كاشفَ الملك عبدالله الثاني النخبةَ العلمانية اليهودية في نوفمبر 2019 بمستوى التدهور الحاصل في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، قائلاً أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بأن هذه العلاقات "في أدنى مستوياتها على الإطلاق"[6]. وبعدها ببضعة أشهر في مايو 2020 أطلق الملك تحذيراً شديد اللهجة في مقابلة مع مجلة "Der Spiegel" الألمانية من أن ضم إسرائيل للضفة الغربية سيقود إلى "صدام كبير - Massive conflict" مع الأردن[7]، ولا تدع دلالة استخدام مفردة "Conflict" مجالاً لتفسير مدى شدة الرفض الأردني للضم وما سيترتب عليه من تداعيات أمنية وسياسية.

جاءت هذه المواقف ضمن حزمة إجراءات طارئة اتخذتها الدولة لإفراغ "صفقة القرن" من مضمونها المعادي للأردن ولعملية السلام، وتحديداً في الشق المتعلق بتغيير شكل وحدود السيادة القانونية الإسرائيلية في الضفة الغربية. وبمقارنة ذلك السياق مع البيئة الحالية يمكن ملاحظة إختلاف رئيسي يتعلق بالبيئة الإقليمية، فحالياً ثمة انسجام عربي خليجي مع الموقف الأردني حيال القضية الفلسطينية، أما في خضم "صفقة القرن" فكانت المواقف ملتبسة متباينة وكثُرت التسريبات الإعلامية حيال وجود خلافات.

دولياً، قادت إدارة ترامب الأولى جهود شرعنة وترويج مخطط للسلام مرتبط بصفقته، لم يلقَ المخطط قبول حتى الدول الأوروبية وظل محصوراً على دول السلام الإبراهيمي، أما حالياً فثمة استنفار دولي ضد الإبادة الجماعية في غزة وضد الاستهداف الممنهج لفرص تحقيق سلام دائم وعادل.

فارق جوهري أخر بين بيئة الإبادة الجماعية وبيئة صفقة القرن هو أن الأخيرة كان بها ما كان يعرف بـ"محور المقاومة" في أوج قوته أما في الظرف الراهن فإن المحور انكمش ولم يعد ذاك الهلال المتصل من بحر قزوين حتى سواحل البحر الأبيض المتوسط، حتى إيران تزعزت قوتها ولم تعد قادرة على إدارة شبكة من الأصول الأمنية الإقليمية.

قياساً على الاستراتيجية الأردنية التي نجحت في التعامل مع تداعيات "الصفقة"، ومع مراعاة التباينات بين سياق الضم الحالي في خضم الإبادة، وسياق الضم في خضم صفقة القرن، يمكن للدولة الأردنية توليف مزيج من هذه الأدوات للتعامل مع مخططات الترانسفير والضم:

1- الحفاظ على المنعة الوطنية: أثبت المجتمع الأردني أن الأزمات توطّد من حالة انسجامه مع قيادته السياسية، فيلتف حول سردية الدولة ويتغاضى عن اقتصاده المعيشي الصعب. وهذه العلاقة الخصوصية هي أهم روافع نجاح الأردن في الاستقرار والاستمرار وسط جوار دائم الاضطراب.

ونظراً لخصوصية القضية الفلسطينية فإن أدوات الدولة ما انفكّت وهي تسد الثغرات والذرائع أمام كل ما من شأنه تقويض تماسك الاجتماع السياسي، وتحديداً فيما يتعلق بالمعلومات الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي صرّحت جهات رسمية أكثر من مرة أنها ليست عشوائية وإنما منظمة وتدار عبر حسابات من خارج الأردن.

أمنياً، تستفر المنظومة الاستخبارية لوأد أي أعمال تزعزع الثقة بمؤسسات الدولة وتقوض الأمن الوطني، ولعل خلية تصنيع الصواريخ التي تم ضبطها في أبريل 2025 مثال مُعلن للجهد الأمني المرتبط بتطورات غرب النهر.

بكل الأحوال يقف الأردنيون من شتى الأصول والمنابت، وعلى اختلاف اتجاهاتهم السياسية، على أرضية صلبة من الفهم والرفض لطبيعة التهديدات القادمة من الضفة، ويكاد أن يكون هذا الموقف أحد أهم عوامل ثبات واستقرار الهوية الوطنية في الأردن.

2- مزاحمة الرواية الإسرائيلية في منظومة صناعة القرار الأمريكية: تدير واشنطن شبكة معقّدة من الشركاء والحلفاء في الشرق الأوسط، ويحتل الاحتلال الإسرائيلي موقع متقدم في الاعتبارات الأمريكية يُعبّر عن ذلك بالتعهد غير المشروط بضمان تفوق إسرائيل العسكري، وبسخاء الدعم التكنولوجي والاقتصادي، وبتوفير واشنطن حائط صد يحمي إسرائيل سياسياً ودبلوماسياً.

في المقابل تتمتع عمّان أيضاً بموقع استراتيجي في الاعتبارات الأمريكية، فعلى اختلاف الإدارات الأمريكية حافظ الأردن على قنوات تواصل مؤثرة مقنعة حيال أزمات المنطقة بما فيها الشرق الأوسط مستنداً على فهم جذري لهذه الأزمات وعلى سياسة خارجية حكيمة تساهم في تسكين النزاعات وبناء التوافقات.

وتقترب المواقف الأمريكية والأردنية من التوافق تجاه الشرق الأوسط، ويشذ عن ذلك التباين الجذري حيال القضية الفلسطينية، وهو ما يضع الدولة الأردنية في موضع دقيق يتعيّن عليها فيه الموازنة بين مصالح متشابكة مع الجانب الأمريكي، فمما لا يحتمل الجدال أردنياً هو ارتباط ما يجري غرب النهر باستقرار الأمن الوطني، الأمر الذي يتطلّب بالضرورة اقناع واشنطن بصوابية الموقف الأردني وبما يزاحم الرواية الإسرائيلية.

وقد تكون الإدارة الأمريكية الحالية من ضمن الأشد تأييداً للسياسات الإسرائيلية، ولكن لم تعدم الدبلوماسية الأردنية الوسيلةَ في التأثير على منظومة صناعة القرار المعقدة في واشنطن، إذ تشمل هذه المنظومة جهات استخبارية أمنية وأخرى عسكرية، بالإضافة إلى لجان في الكونغرس، ومراكز استشارية بحثية، وهذه الجهات عادةً تكون ضمن محطات اللقاءات الملكية التي يجري جلالة الملك عبدالله الثاني في زياراته إلى الولايات المتحدة، مما يعني توافر كابح يضبط اندفاعة الإدارة الأمريكية في العلاقة مع تل أبيب.

وبذلك تكون العلاقة مع واشنطن هي قاسم مشترك بين الأردن وما يحمله من السلام كهدف، وإسرائيل وما تحمله من الاحتلال كهدف، ونظراً لحجم تأثير واشنطن على تل أبيب فإنها لا تقدم على خطوات استراتيجية ترفضها واشنطن، وتعوّل عمان على ذلك من أجل ممارسة واشنطن لضغوط كافية تثني تل أبيب عن تنفيذ مخططاتها القصوى في الضم والتهجير والاستيطان.

ويُفترض أن يشكل قصف إسرائيل مواقع تتبع لحماس في الدوحة نقطة مفصلية في مجمل العلاقات العربية الأمريكية فيما يتعلق بحدود الدعم الأمريكي لإسرائيل، وهو ما قد يُحدث نقطة توتر حرجة لتل أبيب في إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة، مما قد يزيد من الضغوط الأمريكية على تل أبيب.

بالمجمل تقع الدول العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة في موقع أقل تقدماً من إسرائيل رغم أن هذه العلاقة عادت بالنفع الاستراتيجي على الولايات المتحدة أكثر مما عادت به علاقة إسرائيل بها – أي بالولايات المتحدة – فالاستثمارات الخليجية في الاقتصاد الأمريكي وسوق السندات تشكل رافعة مهمة، كما تقوم الدول العربية الحليفة بدور أمني مهم وهي بكل الأحوال لا تتسبب بعبء أمني أو تثير الأزمات بمثل ما هو حال السياسات الإسرائيلية.

رغم ذلك فإن الدعم الأمريكي لإسرائيل هو دعم عابر للتباينات الحزبية ولا يمكن التشكيك به، ولكن هذا الدعم ليس قدراً محتوماً لا يمكن تغييره أو التأثير فيه فهو نتاج عمل متراكم من جماعات الضغط -اللوبيات- كالأيباك، والإعلام المنحاز والأكاديميا المشوّهة، مما أنتج حالة مؤيدة لإسرائيل تتضافر فيها القناعات المجتمعية مع الأدوات السياسية الرسمية.

وقد زعزعت حرب غزة من حالة التأييد هذه، ففي استطلاع نشر نتائجه معهد غالوب في يوليو 2025، أبدى 32% من الأمريكيين قبولهم للإجراءات العسكرية في غزة، في انخفاض عن العام السابق الذي بلغت به هذه النسبة 42%. وتؤدي لامركزية وسائل التواصل الاجتماعي دوراً في كسر احتكار الرواية الإعلامية إلى حد أن انتقاد الدعم الأمريكي لإسرائيل أصبح شائعا.

3- التنسيق مع الجانب الفلسطيني: ترتكز الرؤية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية على دعم صمود الفلسطينيين في أرضهم وتثبيتهم في أرضهم، وفي سبيل ذلك ثمة عدة قنوات من الاتصال المباشر وغير المباشر مع مختلف الأطراف الفاعلة في الضفة الغربية، ولا يقتصر الأمر على السلطة الوطنية الفلسطينية بل ثمة تواصل مع منظمة التحرير وما تحويه من فصائل، بما فيها حماس، ومع القوى الاجتماعية المختلفة.

المربك في هذا السياق هو الانقسام الفلسطيني الذي تجاوز كونه انقسام بين سلطة الضفة وحكومة غزة وإنما بلغ مستوى تناقضت فيه الوسائل والآليات. ويعيد "اليوم التالي لحرب غزة" النقاش جدياً حول آفاق قيام سلطة واحدة في الضفة وغزة وسط عرقلة إسرائيلية لهذا المسعى، فالاحتلال يرفض حتى السلطة الواحدة في الضفة ويسعى إلى تفتيتها وتقزيمها.

من هنا تنخرط الدبلوماسية الأردنية في جهد دؤوب في التفكير مع الشركاء الإقليميين والدوليين بماهية اليوم التالي لحرب غزة وبما يضمن أن يكون الناتج هو سلطة واحدة قابلة للحياة وتوفير مقومات بقاء الفلسطينيين في أرضهم.

4- حشد وتنسيق مو اقف الدول العربية: تتباين أولويات الدول العربية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، الأمر الذي ينعكس على حجم الاهتمام بالقضية الفلسطينية، ولكن في الظروف الاستثنائية تعود هذه القضية إلى سلّم أولويات معظم العواصم العربية مما يعطيها زخماً ينبغي استغلاله وتوجيهه بما يخدم الشعب الفلسطيني ويعزز فرص إقامة الدولة الفلسطينية.

وفي الظرف الراهن فإن الاستنفار السياسي العربي على أشده حيال القضية الفلسطينية، إلا أن هذا الاستنفار يظل عاطفي ما لم يتم تحويله إلى جهد سياسي منظم يترتب عليه نتائج على الأرض، وهو ما تسعى له السياسة الخارجية الأردنية بمختلف الأدوات، فالاستثمار في الظرف العربي الراهن هو فرصة قد لا تعوض.

والمُؤكد في هذا السياق هو التغير الجذري في "طبيعة" علاقات تل أبيب مع الدول العربية، سواء تلك التي تربطها بها اتفاقات دبلوماسية علنية أو تفاهمات غير معلنة. إذ يمكن القول أن هنالك أزمة عميقة في العلاقات مع مختلف الدول العربية، بما فيها الدول التي انضمت لاتفاقات ابراهام واستبشرت تل أبيب بها "سلاما".

وفي هذا الصدد، نقلت صحيفة "Jerusalem Post" أن نتنياهو أزال مسألة تطبيق السيادة على الضفة الغربية من جدول اجتماع الحكومة مطلع سبتمبر 2025 بعد تهديد إماراتي حاد بأن هذه الخطوة تمثل "خط أحمر"[8]. ولا يمكن التكهن عما إذا كان استخدام لفظ "خط أحمر" تعبير عن استيراد للمصطلح من الأدبيات السياسية الأردنية - وهو ما يشي بتنسيق أردني إماراتي في هذا الشأن - أم هو مجرد تعبير إماراتي عن شدة الرفض بمعزل عن التأثر بأدبيات السياسة الأردنية.

وبالمثل تنهمك السعودية، التي كان محتمل قبل 7 أكتوبر 2023 تدشينها لعلاقات مع تل أبيب، في جهد دبلوماسي يعيد إحياء المبادرة العربية للسلام، عماده الاعتراف بإسرائيل مقابل إقامة الدولة الفلسطينية. وقد وفّر كل من إبادة غزة وتعنت اليمين

الذرائعَ السياسية لعرقلة استمرار العلاقات "الطبيعية" مع تل أبيب، مما يعني أن "التطبيع" دخل في طور التجميد، لا بل ثمة انتكاسة في العلاقات الناشئة فمثلاً تم إخلاء السفارة الإسرائيلية في أبو ظبي والقنصلية في دبي مطلع أغسطس 2025 على خلفية إنذار أمني خطير صادر عن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي بشأن "منظمات مسلحة تنشط بشكل متزايد حالياً في محاولات لاستهداف إسرائيل".

إلا أن موقع "والا" الاستخباري كان له رأي مخالف بشأن دافع الإخلاء الأمني، معتبراً في تقرير أن الإخلاء أنهى "بطريقة أنيقة أزمة دبلوماسية شديدة كانت على وشك الانفجار"، إذ طلبت الإمارات قبل بضعة أيام من السلطات الإسرائيلية استبدال السفير يوسي شيلي "لأسباب شخصية واقتصادية" وإلا سيتم اعتباره "شخص غير مرغوب به". وأشار التقرير إلى أن السفير ارتكب تجاوزات مهنية كعدم امتثاله للإجراءات الأمنية وممارسة أنشطة تجارية[9]. ولكن ما تغافل عنه التقرير هو الإشارة إلى السياق العام المتوتر الذي يحكم طبيعة علاقات الاحتلال الإسرائيلي مع أبو ظبي منذ 7 أكتوبر 2023.

ويُتوقع أن يراكم استهداف الطيران الإسرائيلي لمبنى في قطر تستخدمه قيادة الوفد المفاوض لحركة حماس من حالة السخط الرسمي ضد السياسات الإسرائيلية، وهو ما يتضح من كم ونوع البيانات المنددة، ومن ما يتلو الاستهداف من مواقف لا تزال تتكشف - نُشرت هذه الورقة بعد 48 ساعة من الاستهداف - كزيارة رئيس الإمارات إلى قطر بعد أقل من 24 ساعة من الاستهداف.

5- إدامة التنسيق مع الدول الأوروبية: لطالما كانت خطابات الملك عبدالله الثاني في البرلمان الأوروبي عميقة وجذرية فيما يتعلق بالاحتلال وتداعياته الإقليمية، وهي تأتي ضمن دبلوماسية اشتباك متقدمة تنافس بها السردية الإسرائيلية في ميدان كسب العقول والتأييد والذي تتزايد أهميته في الازمات. لذلك ما انفكت الدبلوماسية الأردنية وهي تطوف العواصم الأوروبية الرئيسية في سبيل بلورة موقف دولي ضاغط ضد الاحتلال وما يرتكبه من إبادة.

وفي تطور لافت قالت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لايين، في 9 سبتمبر إنها ستعمل على فرض عقوبات على الوزراء الإسرائيليين "المتطرفين" وتقييد العلاقات التجارية بسبب الأوضاع في قطاع غزة، وكشفت أن المفوضية ستنشئ مجموعة مانحين للفلسطينيين الشهر المقبل، بما في ذلك أداة لإعادة إعمار قطاع غزة[10].

يستبق توجه المفوضية الاوروبية هذا اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي سيُعقد على هامشها "مؤتمر حل الدولتين" في نيويورك برئاسة سعودية فرنسية، وسط موجة من الإعلانات الأوروبية بإمكانية الاعتراف بدولة فلسطينية، وهو ما دفع نتنياهو إلى رفع ورقة الضم إذا ما تم السير بالاعتراف بدولة فلسطينية، ولكن كما جاء سابقاً نزع التهديد الإماراتي توظيف الضم كورقة ضغط إسرائيلية.

6- إحداث اختراق في الساحة الإفريقية: تاريخياً، التقت الدول الإفريقية مع منظمة التحرير على أرضية مكافحة الاستعمار وحق تقرير المصير الوطني، ولكن منذ مطلع التسعينات تغيرت بوصلة القارة الإفريقية لتصبح أكثر تصالحية مع الاحتلال وأقل تعاطفاً مع القضية الفلسطينية.

ونظرا لحجم هذه الدول التصويتي ولاعتبارات استراتيجية لا يتسع المجال لذكرها، حرصت السياسة الخارجية الإسرائيلية على استثمار أنصاف الفرص في سبيل توطيد حضورها الإفريقي. إلا أن صدمة الإبادة يمكن لها أن تشكل أرضية لإعادة اصطفاف القارة الإفريقية نحو مواقف أقل انحيازاً مع تل أبيب.

ويمكن للدبلوماسية الأردنية إدارة جهد مع دول عربية وإسلامية، كتركيا، من أجل إحداث اختراق في مواقف القارة الإفريقية تجاه القضية الفلسطينية.

7-الضغط القانوني: ربما يصح تصنيف إسرائيل على أنها دولة مارقة غير مكترثة بالقانون الدولي، لكن الأمر يكون مختلف عندما يتعلق الأمر باتفاقية ثنائية مع دولة مثل الأردن، فهنا يكون الثقل القانوني للمعاهدة واضح ولا يمكن التشكيك أو التذرع بحجج عدم إلزامية التطبيق. وقد جاء في البند السادس من المادة الثانية "المبادئ العامة" أن كلا الطرفين "يعتقدان أيضاً أن تحركات السكان القسرية ضمن مناطق نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر ينبغي ألا يسمح بها"، وذلك يمثل دلالة واضحة على عدم قانونية الترانسفير استناداً على معاهدة ثنائية ملزمة.

كما جاء في البند الثاني من المادة الثالثة " تعتبر الحدود (كما هي محددة في الملحق 1/1) الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها دولياً بين الأردن وإسرائيل، دون المساس بوضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967"[11].

وهذين البندين يمثلان دلالة لا تحتمل التأويل بعدم قانونية الترانسفير والضم بناءً على اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية الملزمة.

8-التأزيم الأمني وإرباك الحدود الأطول: تعد الضفة الغربية ساحة خلفية في الاعتبارات الأردنية، وتزخر الذخيرة الأمنية الأردنية بباقة من الأدوات التي راكمتها منذ عقود في هذا الحقل، وهي أدوات متكيّفة مع التغيرات والتبدلات وتأتي امتداداً لعهد السيطرة الأردنية على الضفة الغربية بعد 1948. وحتى بعد الاحتلال (1967-1993) وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية (من 1993 حتى الوقت الراهن) لم ينقطع التواصل الأمني الفاعل مع الأطراف الفاعلين في الضفة الغربية.

ولن تكتفي الدولة الأردنية بمشاهدة قوافل المهجرين أو إحصاء الأراضي التي يجري ضمها من الضفة الغربية، خصوصاً إذا ترافق هذا الأمر مع وقف التنسيق الأمني بين السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية أو حتى إنهيار السلطة الوطنية، ذلك أن من شأن هكذا تصعيد أن يرفع الكلفة الأمنية على الاحتلال في عقر بيته الاستيطاني وعلى بعد بضعة عشرات من الكيلومترات عن مدنه الرئيسية التي ترتبط بشبكة مواصلات مع المستوطنات ومع الضفة الغربية.

فسواء تعلق الأمر بالتهجير أو بالضم، فإن الكلف على الاحتلال لن تقل - من ناحية استراتيجية - عن كلف السابع من أكتوبر لأن التداخل الديمغرافي بين الفلسطينيين واليهود أصعب من أن يتم فكه وهو ما يجعل من الفوضى الأمنية كارثية على حالة الاستقرار في العمق الإسرائيلي.

كما أن الحدود على ضفة نهر الأردن الشرقية تسيطر عليها قوات حرس الحدود الأردنية بحرفية وكفاءة ملتزمةً بواجباتها في منع تهريب المواد وتسلل الأفراد من وإلى الأراضي الأردنية، ويبلغ طول هذه الحدود 335 كم هي الأطول لإسرائيل مع جوارها وتعد الأكثر أمناً وقابليةً للتنبؤ، وفي حال اهتزاز الثقة بأمن الحدود فإن الأمن الإسرائيلي سيتعين عليه التعامل مع "جبهة جديدة" فُتحت على امتداد نهر الأردن وما يحمله من تضاريس صعبة.

9-المناورة على وتر التناقضات المحلية الإسرائيلية: بلغ الاستقطاب بين النخب الحزبية الإسرائيلية حداً غير مسبوق من حيث العمق وطبيعة القضايا المتنازع عليها، فهذا الاستقطاب لا يعكس تباينات سياسية أو أخرى متصلة بقضايا ثانوية كأوجه إنفاق الموازنة مثلا، وإنما يعبّر عن أزمة هوية وصراع على توجهات الدولة الثقافية والأيديولوجيّة والسياسية.

وهذه التباينات يمكن لها أن تعطي مجالاً للخيارات الأردنية للمناورة وسط التناقضات الإسرائيلية، وتحديداً فيما يتعلق بحالة التجنح بين الحكومة والمؤسسات السيادية الأمنية والعسكرية، وهذا التجنح بلغ مستوى التراشق الإعلامي وتبادل التسريبات بصورة متكررة منتظمة، مما يعني أن منظومة صناعة القرار ليست حكراً على ائتلاف حكومي مصنّف على أنه يمين فاشي، وإنما تتداخل في هذه المنظومة مؤسسات تقدّم معلومات وتوصيات تكون ملزمة أحياناً.

فالتباين – والصدام أحياناً – بين المستوى السياسي والمستوى السيادي (العسكري والأمني) يوفّر مدخل للتأثير في التوجهات الإسرائيلية العامة، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن ثمة إجماع في العقل الجمعي الصهيوني على مسلمات منها يهودية الدولة وعرقلة امكانية إقامة دولة فلسطينية، مما يعني أن القضايا ذات الصلة بالحل النهائي لا تخضع للتباين في المجتمع السياسي الإسرائيلي.

ويظل الشيء الخطير في حالة الجنوح نحو اليمين التلمودي هو أن هذه النسخة من اليمين نجح فكرها في اقتحام أوساط العاملين بالمؤسسات السيادية الأمنية والعسكرية، ولم يبقى فعليا - بحسب تقدير كاتب هذه الورقة - سوى المؤسسة القضائية التي لم تطالها حمى الجنوح نحو الفكر المتطرف الديني.

بطبيعة الحال يميل التفكير العربي والأردني إلى مقاربة التعامل مع المؤسسات السيادية لمواجهة تعنت الحكومات اليمينية، لكن يبدو أن هذا الخيار في طريقه إلى الأفول لأن التزمت اليميني يشق طريقه بقوة في عمق البنى العسكرية والأمنية والتي هي بالمناسبة ليست طارئة على التزمت ولكنها كانت معقل لتزمت قومي علماني الطابع مقارنة بالنسخة الحالية التلمودية، الأمر الذي يعقّد من منطق التفاوض والتعامل معها كطرف عقلاني قابل لتقديم تنازلات وإعادة التموضع.

وماذا بعد؟ انتخابات الكنيست 2026

ستدخل البيئة السياسية الإسرائيلية في الأشهر القليلة القادمة طورَ التجهيز لانتخابات تشريعية قادمة ستجري في موعد أقصاه أكتوبر 2026، وأي متتبع لاستطلاعات الرأي العام الإسرائيلي يُلاحظ سيولة في تغير التوجهات العامة للناخبين، فتارةً تتقدم الكتلة اليمينية وتارةً تتقدم كتلة يمين الوسط، بطبيعة الحال هذا التذبذب جزئي ولا يعكس تبدلات في التوجهات العامة للمجتمع الإسرائيلي.

لذلك لا يُعول على الانتخابات القادمة أن تفرز حكومة يمكن لها ضبط حالة "التهجم السياسي" للحكومة الحالية، فحتى لو شكل حزب ميرتس اليساري حكومة فإنه سيظل أسيراً لمعارضة قولبت المجتمع لصالح فكرها واخترقت مؤسسات الدولة السيادية، فهي لم تعد حركة سياسية وإنما أيديولوجيا مجتمعية ترفض حتى اليهودي المخالف لها.

بهذا الاتجاه من غير المنطقي اتباع استراتيجية "Wait and See- الانتظار والترقب" في التعامل مع التهديدات القادمة من الضفة الغربية، وهو ما تدركه الدولة الأردنية تماماً التي تقيّم هذه التهديدات على أنها وجودية ذات أولوية في التعامل معها. وبمثل ما واجهت القيادة الأردنية "صفقة القرن" التي جرت في بيئة عربية غير مساندة تماماً، فإنها قادرة على مواجهة مخططي "الضم والتهجير" في الظرف الراهن.

الرهان الأكبر هو على استمرارية استقرار الأردن، مما يعطيه المنعة والقوة في التعاطي مع هذه المخططات، فقوة الجبهة الوطنية والتماسك المجتمعي هما أهم ما تحتاجه الدول في الأزمات.

---

[1] بشير، نبيه. 2018. «قراءة جديدة لعقيدة الجدار الحديدي: النظرية الأخلاقية للجدار الحديدي». قضايا إسرائيلية (العدد 69، ربيع 2018): 40–51. رام الله: مركز مدار.

[2] Smotrich, Bezalel. “Israel’s Decisive Plan.” The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question, PalQuest. 7 September 2017. Accessed 8 September 2025 from https://www.palquest.org/en/historictext/39363/bezalel-smotrich-israels-decisive-plan

[3] Peace Now, “On the Transfer of Responsibilities and Powers over the West Bank Civil Administration to Bezalel Smotrich,”. 5 December 2022, accessed 8 September 2025, from https://peacenow.org.il/en/on-the-transfer-of-responsibilities-and-powers-over-the-west-bank-civil-administration-to-bezalel-smotrich

[4] Henriette Chacar, “Israeli far-right’s Ben-Gvir to be national security minister under coalition deal,” Reuters, November 28, 2022, accessed September 8, 2025 from https://www.reuters.com/world/middle-east/netanyahus-party-signs-first-coalition-deal-with-israeli-far-right-2022-11-25/

[5] خطاب الملك حسين بشأن فك ارتباط الأردن بالضفة الغربية ، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية ،عمّان، 31 تموز/يوليو 1988، اطّلع عليه في 9 سبتمبر 2025 عبر https://www.palquest.org/ar/historictext/30209/%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%81%D9%83-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B7-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

[6] الديوان الملكي الهاشمي، "الملك يشارك في جلسة حوارية نظمها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى " 22 نوفمبر 2019، تم الإطلاع عليه في 9 سبتمبر 2025 عبر https://kingabdullah.jo/ar/news/king-scholar-statesman-award-dinner-urges-countries-believe-their-peoples-give-them-opportunity

[7] Der Spiegel, "Jordan's King Abdullah II: 'The Danger of People Starving to Death Is Greater than the Danger from the Virus,'" , May 15, 2020, accessed September 10, 2025 from https://www.spiegel.de/international/world/jordan-s-king-abdullah-ii-the-danger-of-people-starving-to-death-is-greater-than-the-danger-from-the-virus-a-4b220928-7ff9-4219-a176-ec380ec16cf3

[8] Stein, Amichai. "Netanyahu Drops W. Bank Sovereignty Issue from Agenda after UAE Calls Plan 'Red Line'." The Jerusalem Post, September 4, 2025. https://www.jpost.com/israel-news/article-866308

[9] Ron, Liat. "Billions at risk: Yossi Shelly's embarrassment will further ruin the business relationship with Abu Dhabi?" Walla Finance. August 3, 2025. Accessed September 10, 2025. https://finance.walla.co.il/item/3770107

[10] قناة المملكة، "فون دير لايين عن غزة: مجاعة من صنع البشر لا يمكن أن تستخدم كسلاح حرب.". 10 سبتمبر 2025. تم الاطلاع عليه في 10 سبتمبر 2025. https://www.almamlakatv.com/news/178226-

[11] وثائق معاهدة السلام الأردنية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5، العدد 20، خريف 1994، تم الاطلاع عليه في 10 سبتمبر 2025، https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/2966_0.pdf